**السادة / القسم الاقتصادي المحترمين**
**جريـــدة الدســـتور**
**فاكس : 667170**
**عـــــــــــمان - الأردن**

**الموضوع : أداء الاقتصاد الأردني خلال عام 1996 والتوقعات لعام 1997**

**تحيـــة واحتراما ،**

بالاشارة الى رسالتكم المتعلقة بالموضوع أعلاه ، يسرني أن أرفق لكم مشاركتي التالية :

استمر الاقتصاد الأردني في تحقيق نمو حقيقي خلال عام 1996 ، ولكن بمعدلات أقـل ممـا كان متوقعاً . فالتقديرات الأولية تشير الى نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتـة عنـد معدل 5.2% (10.8% بالأسعار الجارية) . وبالرغم من تسجيل التضخم لمعدلات أعلى قليلاً مما تحقق خلال السنوات الأخيرة السابقة حيث وصلت الى 5.6% ، الا أنه لايـزال ضـمن المعدلات المقبولة .

لم يكن استمرار الأردن في مسيرة الاصلاح الاقتصادي دون تضحيات أو أعباء اجتماعيـة ، الا أن استحداث شبكة الأمن الاجتماعي قد ساهم الى حد بعيـد فـي تخفيـف حـدة الآثـار الاجتماعية الناتجة عن تطبيق الاصلاحات المطلوبة .

وفي الوقت الذي تمكن فيه الأردن من بناء احتياطي مناسب مـن العمـلات الأجنبيـة (650 مليون دولار) وتقليص عجز الميزان الجاري ، لم ينجح في تضييق الفجوة في ميزانه التجاري الذي أخذت بالتوسع بسبب عدم التوازن بين نمو صادراته ومستورداته . ومع ذلـك ، بقيـت المؤشرات الاقتصادية الكلية في مدى الأهداف المرسومة باستثناء بعض الانحرافات البسيطة .

وعلى الرغم من هذه الانحرافات البسيطة في بعض جوانب الانجازات الاقتصادية المتحققـة خلال عام 1996 عن الأهداف المخطط لها ، الا أن التوقعات لأداء الاقتصاد الأردني خـلال عام 1997 ستكون أفضل ، وسيكون الأردن قادراً على العمل ضمن أهداف برنامج التصحيح الاقتصادي معززاً بالتوقعات المتفائلة لعملية السلام .

ومن جانب آخر ، يتوقع لعملية السلام أن تتقدم بخطوات ايجابية خلال عام 1997 حيث بـدا اتجاه الادارة الأمريكية واضحاً بهذا الصدد . ولاشك في أن توجه المنطقة نحـو الاسـتقرار السياسي سيعزز النمو الاقتصادي ، وبشكل خاص قدرة الأردن على زيادة صادراته المحلية . هذا وسيكون لتحسن العلاقات الأردنية العربية وعودة الدفء اليها أثر ايجابي ومباشر علـى تحسن المناخ الاقتصادي في الأردن وعودة النشاط اليه . أما بالنسبة للعراق ، فيتوقع لاتفـاق النفط مقابل الغذاء الذي تم التوصل اليه مؤخراً بين العراق وهيئة الأمـم المتحـدة أن يكـون فرصة جيدة لتعزيز النشاط الاقتصادي لدول المنطقة بشكل عام .

أما فيما يتعلق بالسياسات النقدية والمالية ، فستبقى متشددة خلال عام 1997 تحقيقاً لأهـداف برنامج الاصلاح الاقتصادي . ولكن وعلى الرغم من استمرار التشدد في السياستين الماليـة والنقدية ، يتوقع لأسعار الفائدة على الدينار خلال عام 1997 أن تستقر عند مستواها الحـالي نظراً لوجود مؤشرات على زيادة تفضيل الموجودات المحررة بالدينار الأردنـي عـن تلـك المحررة بالعملات الأجنبية . وسيعزز من هذا الاستقرار وجود كم مناسب من السيولة بالدينار والعملات الأجنبية يستطيع الاقتصاد القومي الاعتماد عليه لتمويل نموه .

بشكل عام ، وكمحصلة للعوامل السابقة ، يتوقع أن يتمكن الاقتصاد الأردني من العمل وتحقيق نتائج ايجابية تتماشى والنمو المستهدف لعام 1997 والمقدر بحدود 6.5% بالأرقام الحقيقية .

**وتفضـــلوا بقـــبول وافر الاحترام والتقدير ،،**

**مفـلح عقـــل**
**المدير التنفيذي / دائرة تسهيلات الأردن**
**البـــــــنك العربـــــــي**